

على المؤتمرات المتعلقة بالنفط التي عقدت في المدة الاخيرة ، والتي لم يذكر فيها مطلقا هذا الاحتمال .
والتقدير الخاطئ الثالث - حسب رأيي - هو ان العالم وخاصة نحن ، استبعدنا ان يأتي رد فعل عربي عند الضرورة . ومن الواضح اننا اذا اعتمدنا على هذه التقديرات نصل الى القول اننا فوجئنا عندما شاهدنا العرب يبدأون باستخدام سلاح النفط ضد الدول الأوروبية وضد الولايات المتحدة » (نشرة رصد اذاعة اسرائيل ، ملحق العدد ٢٩٣ ، ١٦/١١/١٩٧٣) .

(٣) ازدياد عزلة اسرائيل السياسية ، وسخافة الاتجاه الاسرائيلي الذي كان يقول بأن موافق الدول الافريقية والاسيوية المؤيدة للعرب في الامم المتحدة لن تتمدى الامم المتحدة ، فخلال الحرب قامت غالبية دول القارة الافريقية بتقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل حتى تعود الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وقد رافق قطع العلاقات بيانات ألقت المسؤولية في الحرب على الجانب الاسرائيلي .

اما على صعيد أوروبا الغربية فقد جاء بيان الدول التسع خيبيا لامال اسرائيل ، حيث بالاضافة الى مطالبتها بالانسحاب ، جاء في البيان : « انه يجب الاخذ بالحسبان حقوق الفلسطينيين العادلة في أي اتفاق يتم التوصل اليه » (ر ١١ عدد ٢٨٤ ، ١٦/١١/١٩٧٣) . ولم تجد محاولات رئيسة وزراء اسرائيل في تغيير موقف دول أوروبا الغربية ، اثناء المباحثات التي أجرتها في لندن بمناسبة اشتراكها في مؤتمر الاحزاب الاشتراكية الذي عقد في لندن .

(٤) عودة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر ، وما يمكن ان ترتب عليها من تغيير طبيعة العلاقات الاسرائيلية - الاميركية القائمة على أساس علاقات متبادلة بين ندين ، ان لم يكونا متكافئين بالقوة فهما متساويان في درجة اعتماد بعضهما على بعض . وقد حذر اليعيزر ليفني في هارتس ١١/١١/٧٣ من بوادر هذا التغيير منتقدا الحكومة لانصياعها - لاملاءات كيسنجر بوقف اطلاق النار ، دون ان تكون قد احيطت علما بذلك مسبقا . وقال ليفني : « ان المساعدات الاميركية لا تأتي بضغط من يهود الولايات المتحدة . . . وانها بسبب المصلحة المشتركة للبلدين . ومن هنا فليس على اسرائيل ان تهجج نهج الدولة التابعة ، وهي لا تستطيع البقاء اذا أصبحت هكذا » . واضاف :

الى حد قيام بعض اعضاء الكنيست بمن التكتل اليهني بالاعتداء بالضرب بالايدي على عضو الكنيست الشيوعي مئير فيلنر من « راكاج » .

كان لا بد من هذا التقديم الموجز قبل الدخول مباشرة في صلب عرضنا للموقف الاسرائيلي الرسمي مما أفرزته الحرب الرابعة . وبغض النظر عما آلت اليه المعارك على الصعيد العسكري ، فانها أكدت وأدت الى الحقائق والمتغيرات التالية :

(١) ان سلام الامر الواقع لم يكن سوى وهم معشش في رؤوس اصحابه المخوورين بعتدة التفوق .

(٢) ان الامن المرتكز على العمق الاستراتيجي لا يمكن ان يكون بديلا للامن التكتلي .

(٣) ان تدمير القوة العربية العسكرية ليس أمرا في متناول يد الجيش الاسرائيلي كلما شاء ذلك .

اما المتغيرات المستجدة على واقع النزاع العربي - الاسرائيلي والمتربة عن الحسب التشريعية فكانت كما يلي :

(١) ان وقف اطلاق النار جاء بهيادرة من دولتي القتل ، وهذا يعني بالضرورة مزيدا من التدخل في النزاع ، واحتمال كون الدولتين الكبيرتين قد توصلتا الى اتفاق عام حول التسوية ، الامر الذي كانت ترفضه اسرائيل دائما .

(٢) دخول النفط المعركة السياسية بفعالية تشكل أداة ضغط مهمة اذا ما استمر وقف تصدير النفط عن الدول المؤيدة لاسرائيل . وأهمية النفط كاحدى المتغيرات ليست في فعاليته فقط ، بل لكون السياسة الخارجية الاسرائيلية كانت قد استبعدت استعمال النفط كسلاح في المعركة وشنت حملات اعلامية واسعة وشديدة ضد من كانوا يطالبون باتخاذ مواقف متزنة من الصراع خوفا من دخول النفط الى المعركة . وقد أكد المستشرق والخبير في الشؤون الاقتصادية في معهد شيلاواح شمعون تير ان التقديرات الاسرائيلية بشأن امكانية استخدام النفط كانت خاطئة حيث قال : « كان ثمة عدد من التقديرات الخاطئة في كل ما يتعلق بعالم النفط . فالتقدير الاول الخاطئ ، كان ان دخل النفط في الدول العربية ، ينفق لتطوير هذه الدول بصورة عامة ، وخاصة لشراء المعدات العسكرية . والتقدير الخاطئ الثاني ، هو اعتقادنا انه لا يمكن ان تنتق دول النفط العربية كافة ، وذلك بالاعتماد